

سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



شبكة المعلومات الجامعية التوثيق الالكتروني والميكروفيلم



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها
علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات



يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بعض الوثائق الأصلية تالفة



سامية محمد مصطفى



شبكة المعلومات الجامعية



بالرسالة صفحات
لم ترد بالأصل



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم المحاسبة

دور المصرف المركزي في رقابة وتقييم السياسات التسليفية

في المصارف الحكومية

تطبيق على المصرف الصناعي السوري

بحث أعدّ لنيل درجة الماجستير في المحاسبة المصرفية (رقابة مصرفية)

إعداد الطالبة

ريم حسين غنام

إشراف الدكتور

عقبة الرضا

عام 2004—2005

B

١٢ - ٢٦

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

بطاقة شكر

مع إتمامي لهذا العمل المتواضع لا بدّ أن أقفّ باحترام وتقدير وإجلال أمام أستاذي الفاضل الدكتور عقبة الرضا الأستاذ المساعد في قسم المحاسبة - كلية الاقتصاد - جامعة دمشق وأنتمز الفرصة لأقدم له جزيل الشكر والامتنان والعرفان بالجميل على تفضّله بالإشراف على هذه الرسالة من خلال تقديم التوجيه والإرشادات التي كانت بمثابة نور هداية في إنجاز هذا البحث فكان خير معين وخير مرشد.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أسرة كلية الاقتصاد في جامعة دمشق عميداً وأساتذة وإداريين لاهتمامهم ومساعدتهم. ولا يفوتني تقديم الشكر والتقدير لكل من تعاون معي وقدموا لي التسهيلات اللازمة في مصرف سورية المركزي وفي المصرف الصناعي السوري.

ولكل من ساهم في تقييم ومناقشة بحثي هذا لهم جميعاً كل الشكر ومحظّم الثناء.

إهداء

إلى رفاق دربي الذين كانوا معي في رحلتي هذه
فكانوا مشعل النور وخير السند
معهم كان الأمل قد ولد وإليهم أهدي هذا العمل المتواضع
أبي وأمي وأختي وأخواتي
إلى كل من ساعدني في هذا البحث
إلى كل من يتمنى لي الخير والنجاح
أهدي ثمرة جهدي

1	 الفصل الأول: الائتمان المصرفي
1	 مقدمة
2	 المبحث الأول: طبيعة وخصائص القطاع المصرفي في سورية
7	 المبحث الثاني: ماهية الائتمان المصرفي
7	 • تعريف الائتمان المصرفي
9	 • أهمية الائتمان المصرفي
12	 • وظائف الائتمان المصرفي
13	 • أنواع الائتمان المصرفي
15	 • أدوات الائتمان المصرفي
18	 المبحث الثالث: آلية خلق الائتمان المصرفي
19	 • حالة الاحتياطي النقدي الكامل
19	 • حالة الاحتياطي النقدي الجزئي
22	 المبحث الرابع: الإطار العام لتحليل الائتمان المصرفي
22	 • تحليل شخصية المتعامل طالب الائتمان المصرفي
23	 • تحديد الغرض من الائتمان المصرفي
23	 • التأكد من مقدرة المتعامل على السداد
27	 • الضمانات
28	 • تحليل مخاطر الائتمان المصرفي
39	 الفصل الثاني: الرقابة المصرفية
39	 مقدمة
40	 المبحث الأول: الرقابة المصرفية (مفهومها — أهميتها — أنواعها)
40	 • مفهوم الرقابة المصرفية
42	 • تعريف الرقابة المصرفية وأهدافها
43	 • أهمية الرقابة المصرفية
45	 • أنواع الرقابة المصرفية:
45	 1. الرقابة الداخلية
47	 2. الرقابة الخارجية
48	 3. رقابة المصرف المركزي:
49	 أ- أنواعها: الرقابة الوقائية — الرقابة الحمائية

51	ب- أساليبها:
51	— الرقابة من خلال الكشوف والتقارير (الرقابة المكتتبية)
52	— الرقابة من خلال التفتيش المباشر (الرقابة الميدانية)
52	— الرقابة من خلال القوانين والتعليمات والأنظمة
53	— الرقابة على منح التراخيص
55	المبحث الثاني: رقابة المصرف المركزي على الائتمان
55	• أهداف الرقابة على الائتمان المصرفي
57	• أساليب رقابة المصرف المركزي على الائتمان المصرفي
57	1. الرقابة الكمية
60	2. الرقابة الكيفية
61	3. الرقابة المباشرة
61	4. الإقناع الأدبي
63	المبحث الثالث: متابعة تنفيذ الائتمان المصرفي
63	• الاتصال المستمر بين المصرف والمتعامل
64	• العمل على جعل الملفات الائتمانية كاملة ودقيقة
64	• القيام بمراجعة دورية لجميع العمليات الائتمانية
65	• تحديد مستوى جودة الائتمان المصرفي
65	• القيام بعمليات التدقيق الداخلي والخارجي
66	المبحث الرابع: نظام الرقابة المصرفية الفعالة (إطار لجنة بازل للرقابة المصرفية) ...
67	• تحديد المخاطر المصرفية
68	• تطوير وتنفيذ المتطلبات الحصيفة للرقابة المصرفية
72	• الإطار العام لعملية الرقابة المصرفية المتطورة
73	الفصل الثالث: الدراسة الميدانية
74	المبحث الأول: هيكلية المصرف الصناعي السوري وفعاليته
74	• نظرة تاريخية
74	• مهام المصرف الصناعي السوري
75	• الهيكل التنظيمي للمصرف الصناعي السوري
80	• المصادر المالية للمصرف الصناعي السوري
85	• تحليل السياسة الائتمانية للمصرف الصناعي السوري
94	• دور المصرف الصناعي السوري في النمو الاقتصادي

المبحث الثاني: آلية عمل مصرف سورية المركزي في الرقابة على الائتمان لدى

97	المصرف الصناعي السوري
97	• آلية تجهيز قروض المصرف الصناعي السوري لدى مصرف سورية المركزي
100	• آلية عمل مفوضية الحكومة لدى المصارف
100	- قسم التسجيل والمراقبة
101	- قسم الأوضاع المصرفية
105	المبحث الثالث
105	أولاً: فروض الدراسة وتحليلها واختبارها
142	ثانياً: النتائج و التوصيات
147	الملاحق
185	المراجع

يعتبر الائتمان المصرفي أهم أوجه استثمار المصارف للأموال المتوفرة لديها ومصدراً هاماً لإيراداتها، حيث تقوم المصارف من خلال نشاطها الائتماني بتمويل مختلف العمليات الإنتاجية والاستثمارية وتنشيط الطلب على السلع والخدمات وتسوية عملية المبادلات التجارية، وباعتبار أنه يستخدم في تسوية الديون فهو يؤثر في عرض النقود (كأحد مكوناته) وبالتالي يؤثر في القوة الشرائية للعملة، كما يساهم في تحديد كمية النقود المتاحة للتداول وفق توجهات السياسة النقدية التي يرسمها مجلس النقد والتسليف وينفذها المصرف المركزي، وهذا ما أكسب الائتمان المصرفي أهمية كبيرة في توجيه وتحريك النشاط الاقتصادي.

تستمد المصارف مواردها المالية المستخدمة في منح الائتمان المصرفي بشكل رئيس من الأموال المودعة لديها، الأمر الذي يتطلب ضرورة الحفاظ على نظام مصرفي سليم يضمن حماية المدخرات وسلامة أموال المودعين، لذلك لا بدّ من توفر إجراءات سليمة لمنح الائتمان المصرفي بالاستناد إلى عملية تحليل ائتماني شاملة ودقيقة، وكلّما ارتفعت درجة المعلومات التي يتم الحصول عليها كلّما انخفضت درجة المخاطرة المرتبطة بعملية منح الائتمان المصرفي.

انطلاقاً من ذلك وباعتبار أن المصارف تسعى إلى تعزيز مصداقيتها لدى المواطنين لاستقطاب ودائعهم من خلال تمتعها بملاءة مالية جيدة، فقد كان من الضروري إخضاع القطاع المصرفي لعملية الإشراف والرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف، ومن ثم التوصل إلى قطاع مصرفي سليم يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين ويضمن سلامة وصحة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب وبما يسهم بشكل فعال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره.

ولتحقيق ذلك لا بدّ للمصرف المركزي من القيام بعملية رقابة شاملة على الجهاز المصرفي تتمثل في الرقابة الاقتصادية (الرقابة على الائتمان) من خلال التأثير على كمية النقود والائتمان وتوجيهه ومتابعة تنفيذه وفقاً للأغراض المحددة له، وهذا ما ترتب على المصرف المركزي القيام به من خلال رقابته على السياسات الائتمانية المتبعة في المصارف العاملة الأخرى بل إنها من أولى وأهم الوظائف التي يؤديها في الدولة إذ يتولى من خلالها تنفيذ السياسة النقدية التي تضعها الدولة للتحكم في عرض النقود والرقابة عليه من أجل إنجاز الأهداف التي ترغب بها.

تستهدف الرقابة الشاملة أيضاً الحفاظ على سلامة الجهاز المصرفي لحماية أموال المودعين والدائنين للمصارف وذلك من خلال السيطرة على المخاطر المختلفة التي تواجهها هذه المصارف ومحاولة تخفيضها إلى أدنى مستوى ممكن.

وقد أولت لجنة بازل الصادرة عن بنك التسويات الدولية موضوع الرقابة المصرفية اهتماماً كبيراً وتسعى باستمرار لتطوير إجراءات الرقابة المصرفية بما يتلاءم والتطورات المصرفية العالمية.

أهمية البحث:

يلعب القطاع المصرفي دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكون المصارف هي العنصر الرئيس في توطيد الثقة بسياسة الدولة ورعايتها للمصالح الاقتصادية، حيث تؤثر السياسة النقدية - التي يضع أسسها مجلس النقد والتسليف ويقوم المصرف المركزي بتنفيذها من خلال المصارف - بشكل كبير في السياسة الاقتصادية العامة من خلال التحكم بسعر الفائدة في السوق وحجم الائتمان والكتلة النقدية وغيرها من المتغيرات الاقتصادية.

ومن المعلوم أنه كلما كان الواقع المصرفي سليماً كلما دلّ ذلك على تعافي الاقتصاد وشكل عاملاً مشجعاً على جذب الاستثمارات والأعمال، حيث تعمل المصارف من خلال سياستها الائتمانية على استقطاب الأموال التي يذخرها الأفراد بغرض الاستثمار وتجهيزها للإقراض بغرض تمويل المشاريع المجدية اقتصادياً.

ولعلّ ما نلاحظه اليوم من تطورات في مصارفنا الحكومية فيما يتعلق بأنشطتها الائتمانية يزيد من أهمية الرقابة على هذه الأنشطة نظراً لما يرتبط بها من مخاطر تؤثر على استمرار وجود تلك المصارف.

تتبع أهمية البحث من خلال التأكد من مدى فاعلية وتطبيق السياسات الموضوعية لضبط نشاطات المصارف والرقابة على أدائها بغية تحقيق الأهداف المرسومة لها.

مشكلة البحث:

كما أنّ تجميد الأموال في المصارف يعتبر بمثابة الجريمة بحق الاقتصاد الوطني، فإنّ إقراض هذه الأموال دون دراسة ودون رقابة وبشكل سيئ يهدد أموال المودعين بشكل جريمة أخرى.

لاحظنا في الفترة الأخيرة وجود توسع مضطرد في عمليات منح الائتمان المصرفي التي تمت في المصرف الصناعي السوري، حتى أنه في بعض الأحيان لم يكن لدى المتعاملين القدرة الكافية على التسديد نتيجة عدم توافق الأحجام الممنوحة لهم مع ملاعتهم المالية، خاصة في ظل غياب الدراسات الائتمانية الدقيقة والعلمية للمتعاملين، إضافة إلى غياب الدراسات السوقية الضرورية لمعرفة احتياجات السوق للمشاريع المراد تمويلها، كذلك عدم وجود نظام متقن للضمانات بحيث يتناسب مع وضع المصرف والمتعامل حيث يعتمد على الضمانات كطريقة رئيسة للتسديد، الأمر الذي أدى إلى وجود خلل كبير في آلية التعامل مع التسهيلات الائتمانية للمصرف وما نتج عنها من مخاطر انعكست بشكل سلبي ومباشر على وضع المصرف وبشكل غير مباشر على الواقع الاقتصادي للدولة، ومن هنا وجدنا أن هناك قصور في الدور الرقابي للمصرف المركزي تجلّى في ضعف الوسائل الإجرائية اللازمة لضبط مخاطر الائتمان من خلال الدقة في منح الائتمان المصرفي وفقاً لأسس مدروسة وموضوعية سواء فيما يتعلق بوضع المتعامل المالي وسمعته في السوق أو من خلال متابعة تنفيذ المشروع الذي تمّ منح الائتمان لأجله، فهل يتمّ تطبيق سياسة ائتمانية فعالة لدى المصرف الصناعي السوري تساهم في تخفيض المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف؟ وهل يمارس مصرف سورية المركزي دوراً

رقابياً فعّالاً على تلك السياسة الائتمانية بحيث يساهم في تخفيض مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف الصناعي السوري؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى دراسة وتحليل واقع السياسة الائتمانية التي يتبعها المصرف الصناعي السوري ومعرفة الأسباب المؤدية لزيادة المخاطر الائتمانية الناجمة عنها والتي يتعرض لها المصرف، إضافة إلى دراسة الوسائل والإجراءات المتبعة من قبل المصرف المركزي في الرقابة على السياسات الائتمانية من خلال التطبيق على المصرف الصناعي السوري وإظهار الجوانب الإيجابية ومحاولة تعزيزها والتغلب على المشكلات التي تضعف من قدرته الرقابية من خلال بحث إمكانية تطبيق مبادئ بازل للرقابة المصرفية والتكيف معها بما يتلاءم مع الحاجة الخاصة والمفيدة لسورية.

فرضية البحث:

إن وجود رقابة فعّالة من قبل مصرف سورية المركزي على السياسات الائتمانية في المصارف الحكومية وصياغة دليل عمل واضح يركز إلى مبادئ بازل سيؤدي إلى التخفيف من مخاطر الائتمان وبالتالي تحسين جودة التسهيلات الائتمانية المقدمة والمساهمة الفعّالة في عملية التنمية الاقتصادية.

ويمكن تجزئة هذه الفرضية إلى الفرضيتين التاليتين :

- الفرضية الأولى: إن عدم تطبيق سياسة ائتمانية فعّالة لدى المصرف الصناعي السوري تؤدي إلى زيادة المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف.
- الفرضية الثانية: إن تفعيل الدور الرقابي لمصرف سورية المركزي بالاستناد إلى مبادئ بازل للرقابة المصرفية يؤدي إلى تخفيض مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف الصناعي السوري.

منهج البحث:

اعتمد البحث على المدخل الاستنباطي لدراسة الأدبيات المتاحة والمتعلقة بهذا البحث، أما المنهج المتبع للوصول إلى الهدف هو دراسة حالة "المصرف الصناعي السوري" بالإضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي، والطريقة التي سيتم من خلالها جمع البيانات اللازمة للبحث هي: المقابلة – الاستبيان – البيانات الثانوية – الملاحظة.

مجتمع وعينة البحث:

يتألف مجتمع البحث الأول من العاملين في مديرية التسليف في المصرف الصناعي السوري ودوائر التسليف التابعة لها في فروعهم المختلفة وعددهم /110/ فرد أما العينة فكانت العاملين في المديرية والعاملين في /11/ فرع وعددهم /65/ فرد، ويتألف مجتمع البحث الثاني من المراقبين